

مؤشرات الحكم الراشد وآلياته في مواجهة الفساد - مع الإشارة لحالة الجزائر -

Indicators of good governance and its mechanisms in confronting corruption -With reference to the case of Algeria-

د. علي زين العابدين^{1*}، د. يوسف قوبع²

¹ مخبر الدراسات الإفريقية للعلوم الإنسانية والاجتماعية -جامعة أدرار (الجزائر)،
zin.ali@univ-adrar.edu.dz

² مخبر المخطوطات الجزائرية في إفريقيا -جامعة أدرار - (الجزائر)،
gaouba.yaoucef@univ-adrar.edu.dz

تاريخ الاستلام: 2025/02/06 تاريخ قبول النشر: 2025/05/08 تاريخ النشر: 2025/06/30

المخلص: تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على ظاهرة الفساد التي تعد من أهم أسباب اتساع عزلة الحكومة عن المواطنين وعدم تمثيلهم مع تزايد حجم المجتمعات. رغم أهمية التمثيل في رسم السياسات التي تهتم المجتمع والمواطن إلا أنها لم ترقى إلى المستوى الفعلي الذي يصبوا إليه المواطنون نظرا للسلبات السلوكية التي ترافق عملية التمثيل. وقد توصلت الدراسة إلى أن عملية إرساء مبادئ وآليات الحكم الراشد يعد كضرورة استراتيجية لمكافحة الفساد والوقاية منه. الكلمات المفتاحية: الحكم، الراشد، المواطن، الفساد. تصنيف JEL: H83، O38.

Abstract: This study aims to shed light on the phenomenon of corruption, which is one of the most important reasons for the expansion of the government's isolation from citizens and their lack of representation as the size of societies increases.

Despite the importance of representation in formulating policies that concern society and citizens, it has not reached the actual level that citizens aspire to due to the negatives that accompany the representation process.

The study concluded that the process of establishing principles and mechanisms of good governance is considered a strategic necessity to combat and prevent corruption.

Keywords: Governance, Al-Rashid, Citizen, Corruption.

Jel Classification Codes : H83, O38.

* المؤلف المرسِل: علي زين العابدين

1. مقدمة:

مع انهيار المعسكر الشيوعي في الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية، الذي فسح المجال لهيمنة الرأسمالية وبروز القطبية الأحادية التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية مع الدول الغربية، مما أدى ذلك إلى رواج الفكر الليبرالي الحديث على يد مجموعة من المفكرين في القرن السابع عشر يتميز باختلافه في الرؤية ولمفهومه الخاص للحرية والديمقراطية التي عرفت الشعوب منذ العصر اليوناني، والتي كانت تعنى بحق الأفراد في ممارسة اختيار السلطة التي تحكمهم، بينما الليبرالية الحديثة تتيح للأفراد هذا الحق الأخير إضافة إلى اعترافها بأن الإنسان له السيادة على هذا الكون له مجال خاص وحرية خاصة لا يجوز للآخرين التدخل فيها. (بن علي، جانفي، 2017، صفحة 10) وبالتالي لا يسمح لأية أفكار مسبقة أو موروثية أن تسيطر على حياة الجماعة والمجتمع من منطلق أن حرية الفرد ستعطيه القوانين والأفكار التي تحكم المجتمع، لكن هنا يطرح إشكال مفاده هل من إنسان لا يحمل في تفكيره أفكار ومعتقدات مسبقة غير المولود الجديد (الجوهري، 1993، صفحة 12)

من هذا المنطلق جاءت هذه الدراسة التي تتجلى أهميتها فيما يلي:

- ضبط المفاهيم المتعلقة بكل من: الحكم الراشد والعلاقات العامة.
- الكشف عن مدى أهمية العلاقات العامة داخل المؤسسات الإدارية.
- تشخيص العلاقة القائمة بين الموظف والمؤسسة في ظل التكنولوجيات الحديثة، قصد الحكم على مدى فعالية هذه التقنيات وقدرتها على تنمية هذه العلاقة المشتركة.
- معرفة مدى إمكانية الرؤيا من مواجهة مختلف مظاهر الفساد.

2. ماهية الحكم الراشد

1.2. تطور مفهوم الرشادة في ظل الفكر الليبرالي:

ألف آدم سميث كتابًا بعنوان "بحث في طبيعة ثروة الأمم وأسبابها" عام 1776م، وهو أول عمل يتناول الاقتصاد الحديث وقد اشتهر اختصارًا، باسم "ثروة الأمم". دعا إلى تعزيز المبادرة الفردية، والمنافسة، وحرية التجارة، بوصفها الوسيلة الفضلى لتحقيق أكبر قدر من الثروة والسعادة. حيث أبرز فيه أن أكبر الثروات المادية هي نتاج لأكبر الحريات الاقتصادية مع بعض الاستثناءات. ووفقًا لفكرته، إذا ترك المجال لدافع المنفعة الشخصية ليلعب دوره بأقصى حرية

اقتصادية، فإن ذلك سيؤدي إلى تحفيز الجراءة والنشاط والمنافسة، (الجوهري، 1993، صفحة 13). حيث نظرة سميث الثورية فكانت تتمثل في أن الثروة لا تتعلق بكمية الذهب والفضة في خزائن الأمة، «فالمقياس الحقيقي لثروة الأمة هو ما تخلقه من تيار السلع والخدمات». وكان يرى بأن السبيل لزيادة الثروة إلى حدها الأقصى لا يتمثل في تقييد القدرة الإنتاجية للأمة، وإنما في تحريرها. (سميث، 2023)، غير أن مدخلات الثورة الشيوعية في عام 1917م والعلاقات الاقتصادية والتجارية في عصر النهضة الأوروبية قد جعلت للفكر الليبرالي الاقتصادي أهمية كبرى.

1.1.2. الفكر الليبرالي الحديث: الليبرالية تعني الفردية، والفكر الليبرالي الحديث يعطي الأولوية القصوى للفرد وكل الوسائل يجب أن تكون في سبيل حرية الفرد فهو الغاية أما نظام الحكم فهو الوسيلة لتحقيق غايات الفرد التي يراها حيث له الحق في التمتع بنوعين من الحرية:

* **الحرية المدنية:** وهي استقلال الفرد وحرية الاعتراف له بمجال خاص لممارسة الحرية دون تدخل السلطة وهو حق طبيعي للفرد اكتسبه بالمولد ويطلق عليها بالحقوق اللاصقة.

* **الحرية السياسية:** الفرد له الحق في اختيار السلطة التي تحكمه وفي حال اعتدت عليه له الحق في تغييرها.

الفكر الليبرالي الحديث يعتبر بأن الحرية المدنية هي الغاية والحرية السياسية هي الوسيلة بالنسبة للفرد فهو له الحق في اختيار السلطة التي تحكمه حتى يحفظ استقلاله ويضمن عدم تعدي السلطة الحاكمة على مجاله الخاص وحرية الفردية.

ولمعرفة نمط الأنظمة الحاكمة والتي تدعي الرشاد في بناء سياستها الاقتصادية لابد من أدلة المفاهيم الأساسية لمعالجة الموضوع بحيثاته، حيث لا يكفي أن تدرس المفاهيم والمصطلحات لوحدها دون أن يتم ربطها بالتطورات في الواقع.

يتضح بأن الحكم الرشيد قد تطور من حيث المفهوم والدلالة حسب مختلف المجالات من علوم سياسية واقتصاد وغيرها لذلك في التعريف يمكن الاعتماد على اقتربين أساسيين وهما الاقتراب النظري والاقتراب المؤسسي:

✓ **المقاربة النظرية:** لقد ظهر الحكم الرشيد في اللسان الفرنسي كمفهوم في القرن

13م كمترادف لمصطلح الحكومة، أما كمصطلح قانوني سنة 1478م، ليستعمل

بعدها على أوسع نطاق معبرا عن تكاليف التسيير charge de gouvernance

انطلاقاً من سنة 1679م (كموش، 2015-2014، صفحة 34)، أما مصطلح الحاكمية فأصلها إنجليزي ويرجع أول استخدام لهذا المصطلح إلى الاقتصادي الأمريكي رونالد كوز في مقال عنوانه the nature of the firm، سنة 1937 والحائز على جائزة نوبل سنة 1991 (مريني، 2022، صفحة 28).

ونظراً لتعدد المفاهيم حول المصطلح إلا أن الاتجاه الدلالي لا يبتعد عن مجالات مشتركة في الأساس وهي عملية قيادية لتوجيه شؤون منظمة ما: دولة، مجموعة دول، جهة، جماعة محلية، مؤسسة عمومية أو خاصة، وذلك من خلال التنسيق الاستشارة، المشاركة والشفافية في اتخاذ القرارات (خننو، 2021، صفحة 83).

وقام مارين marine باستعمال مفهوم الحكم الراشد وحصره في إشكالية فعالية ونجاعة التدخل العمومي وفي الانتقال من المركزية في الحكم إلى اللامركزية ومن تسيير المرفق العام إلى التسيير على أساس مبادئ السوق ومن السلطة العمومية الاحتكارية إلى السلطة إلى الشراكة مع الفاعلين العموميين والخواص، وذلك أن الحكم الراشد الذي يهتم بالعلاقة بين السلطة والحكم يقوم على أساس ثلاث مبادئ رئيسية (بلميهوب، صفحة 20):

- أزمة في طريقة الحكم crise de gouvernance، ضعف الفعالية والنجاعة في العمل العمومي.
- ضعف الأشكال التقليدية في العمل العمومي.
- ظهور شكل جديد أكثر ملائمة مع المعطيات الحالية.

✓ **المقاربة المؤسسية:** منذ بداية الثمانينات استخدمت المؤسسات مصطلح الحكم الراشد في الدول النامية خاصة من أجل تحديد معايير حسن سير الإدارة العمومية وكذا القيام بالإصلاحات الشاملة قصد نجاح مختلف البرامج والسياسات الاقتصادية.

من خلال المقارنة بين المقاربتين يمكن التوصل إلى أن المقاربة المؤسسية هي أحد أنجع السبل الكفيلة بضمان تحقيق حكم راشد فعال يتوافق والتطورات الحاصلة في جميع المنظومات المختلفة الأنساق سواء كانت سياسية أو اقتصادية وحتى الاجتماعية.

باعتبار أن الإدارة جزء من المجتمع يمكن أن نعتمد المقاربة النظرية التي مفادها أن الإدارة العمومية نسق إداري له خصوصيته ومميزاته باعتبار أن الإدارة جزء لا يتجزأ من المجتمع تؤثر فيه بمخرجاتها وتتأثر بمدخلاته.

يظهر جليا بأن المؤسسة يمكن اعتبارها شبيهة بالآلة التي تعتمد على جملة من المدخلات المختلفة والمتمثلة في مختلف التأثيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية الخاضعة لمختلف التغيرات الدولية، حيث تتم معالجتها ضمن نسق عملياتي دقيق من شأنه أن يفرز العديد من المخرجات التي تتجلى في شكل قوانين وإجراءات متميزة وسياسات وبرامج عمومية. وقد قدم دافيد أستون (DAVID EASTON) تحليلا ديناميكيا للحياة السياسية يرى فيها العملية الدائرية تبدأ بمدخلات من البيئة وتنتهي بالمخرجات مع عملية التغذية العكسية التي تربط بينهما. (خنو، 2021، صفحة 84).

2.2. نشأة المصطلح: وظف هذا المصطلح في لغات مختلفة منذ قرون خلت ففي فرنسا استعمل منذ القرن الثاني عشر من أجل إدارة شؤون مقاطعة تحت سلطة إقطاعي يدير شؤونها المالية والعسكرية والقضائية نيابة عن الملك، في الوقت الذي يشير فيه المؤرخون الإنجليز في العصور الوسطى إلى الحكم الرشيد لتمييز المؤسسة الإقطاعية (R، 1998، صفحة 106)، وفي سنة 1840 استعار الملك تشارلز ألبرت (Charles Albert) ملك بيد مونت وسردينيا مصطلح (Buon governons)) لحل مشكلة الكساد الاقتصادي وسوء التسيير في مملكته، كما استخدم المصطلح في الربع الأخير من القرن العشرين كأحد المفاهيم الأساسية لعمل الشركات والمنظمات وفي ضوء التطورات العالمية المتسارعة والمتمثلة في مجملها (Riadh Bouriche, 2007, p. 214) :

- بداية انهيار المعسكر الشيوعي.
- فشل مختلف السياسات التنموية في دول العالم الثالث
- النمو المطرد للثروة في الدول الغربية وانفجار التدفق العالمي لكل أنواع السلع والخدمات.
- اتجاه العالم نحو تبني النموذج الغربي: اقتصاد السوق، الديمقراطية الليبرالية، تنامي تأثير أدبيات العولمة: إلغاء قيود التنظيم والخصخصة.

تمت بلورة مفهوم الحكم الراشد كذلك من طرف المؤسسات الدولية كالبנק الدولي وصندوق النقد الدولي قصد التعريف بمعايير السياسة العامة: برامج التعديل الهيكلي، إعادة الجدولة، الخصخصة، الإصلاحات المالية والنقدية.

إلا أن هذه السياسات لم تحقق نتائج إيجابية، نظراً لسياسات التقشف التي تم اتباعها والتي أثرت سلباً على المستوى المعيشي للمواطنين، مما أدى إلى انعكاسات سلبية على المستويات السياسية والاقتصادية وحتى الأمنية. فقد أدركت المؤسسات الدولية أن الإصلاحات الاقتصادية لا يمكن أن تتحقق بمفردها ما لم تكن مصحوبة بمعالجة القضايا السياسية والاجتماعية. وتم الاتفاق على أن تقشي الفساد وغياب الإطار المؤسسي الضامن لحكم القانون يتطلب ترشيد الحكم من خلال منهجية وفلسفة جديدة تتمحور حول الحكم الراشد، حيث قامت منظمة الأمم المتحدة (UNDP) بتأسيس لجنة عرفت باسم لجنة الحكم العالمي خلال سنة 1995 (وليد، 2009، صفحة 21).

3.2. تعريفات مختلفة للحكم الراشد:

فيما يلي أهم التعريفات التي استخدمتها أهم المؤسسات والهيئات الاقتصادية والسياسية العالمية:

✓ **تعريف البنك العالمي:** على أنه "الاستغلال المقصود لتحريف تطبيق القوانين والقواعد والأنظمة، من أجل تحصيل منفعة للموظفين الحكوميين وغير الحكوميين عن طريق الإمداد المحظور وغير الصريح للفساد بالمكاسب الشخصية للموظفين العموميين". (عجاي، 2018، صفحة 450)

✓ **تعريف برنامج الأمم المتحدة (PNUD):** إساءة استعمال القوة العمومية أو المنصب أو السلطة للمنفعة الخاصة سواء عن طريق الرشوة، أو الابتزاز، أو استغلال النفوذ، أو المحسوبية، أو الغش، أو تقديم إكراميات للتعجيل بالخدمات، أو عن طريق الاختلاس". (زايد، 2022، صفحة 624)

ومن ناحية أخرى، يُعرف الحكم الراشد بأنه عبارة عن ممارسة شاملة للسلطات السياسية والاقتصادية والإدارية بهدف إدارة شؤون المجتمع بشكل يتسم بالشفافية والمساءلة ويضمن حقوق المواطنين ويحقق التنمية المستدامة (مجهول، 1985، صفحة 9).

✓ **تعريف مجموعة دول النيباد (NEPAD):** للتفصيل في نشأة المبادرة التي اقر بها رؤساء الدول الخمسة المؤسسة وهي الجزائر ومصر وجنوب إفريقيا والسنغال ونيجيريا، (مبارك وسالي، 2017)، حيث احتلت مسألة الحكم الراشد حيزا هاما في وثيقة النيباد باعتباره أحد شروط التنمية المستدامة، فقد اعتبرت أن هدف هذه المبادرة هو دعم أطر سياسية وإدارية تقوم على مبادئ الديمقراطية والشفافية والمساءلة والشفافية واحترام حقوق الإنسان وحكم القانون في الدول الإفريقية (احمد، 2017، صفحة 136).

✓ **التعاريف المدرسية:**

- **تعريف باجناسك و BAGNASCO:** الحكم الراشد يسعى إلى تنسيق مختلف أعمال الجماعات من أجل تحقيق أهداف في أوساط مجزأة وغير مؤكدة.
- **تعريف ماركو MARCOU:** هو مختلف الأشكال الجديدة الفعالة بين القطاعات الحكومية ومختلف القطاعات الشريكة التي تأخذ بعين الاعتبار المساهمة في تشكيل السياسة التنموية.
- **تعريف فرنسوا كسافيي François Xavier:** يتعلق الحكم الراشد بشكل جديد من التسيير الفعال المبني على التشاركية في إدارة الموارد واستخدام القدرات والخبرات لخلق مشاريع تسهم في توليد تحالفات جديدة تركز على تقاسم المسؤوليات.
- **تعريف براند W.BRANDT:** أسس سنة 1992 لجنة الحكم الراشد بحيث ترى هذه اللجنة أن الحكم الراشد هو مختلف النماذج والأساليب التي يقوم بها الأفراد والمؤسسات سواءً عمومية أو خاصة بشكل يميزه التعاون والتوفيق بين المصالح المختلفة خدمة لمصالح المؤسسات والدول ومن ثم المجتمعات بشكل توافقي.
- ✓ **تعريف المشرع الجزائري:** ورد هذا المصطلح في القانون رقم 06-06 المؤرخ في 12 صفر 1427هـ الموافق 12 مارس 2006 المتضمن القانون التوجيهي للمدينة في الفصل الخاص بالمبادئ العامة في مادته الثانية: الذي تكون الإدارة بموجبه مهتمة بانشغالات المواطنين، (الجريدة الرسمية، 2006، صفحة 18) وتعمل للمصلحة العامة في إطار الشفافية وفق التالي:

- تطوير أنماط التسيير العقلاني من خلال الأساليب والوسائل الحديثة.
- توفير وتدعيم الخدمة العمومية من خلا الأساليب الحديثة.
- توفير وتدعيم الخدمة العمومية ومحاولة تحسين نوعيتها.

يمكننا الحديث عن ثلاث مناطق مكانية يمكن إن توجد بها الحكمانية أو الحكم

الراشد:

- الحكم الراشد العالمي / global governance
- الحكم الراشد الوطني national space
- الحكم الراشد المؤسسي corporate governance

4.2. مقاييس الحكم الراشد: من منطلق أن الحكم الراشد يعتمد في تعريفه على ثلاث عناصر رئيسية وهي التنظيم والتسيير وثقافة السلوك يمكن تصنيف مقاييسه وفق هذا النسق:

- ✓ **المقاييس المرتبطة بالتنظيم:** الهيكل التنظيمي: واقعي وموضوعي، التدرج والتسلسل الإداري، مرونة الهيكل التنظيمي، المهام، اللامركزية.
- ✓ **المقاييس المرتبطة بالتسيير:** السلطة والمسؤولية، القيادة، التخطيط، فعالية الإدارة، النوعية في الخدمة الإدارية، المراقبة، التقييم.
- ✓ **المقاييس المرتبطة بثقافة السلوك:** احترام مواعيد العمل، الانضباط، العلاقة مع المواطنين، روح المثابرة، الأخلاق المهنية.

كل هذه المقاييس السابقة الذكر من شأنها أن ترفع من مستوى الأداء داخل المؤسسة أو الدولة أو الإقليم المتعامل فيه مما ينعكس إيجابا على السياسة المنتهجة في التسيير من مختلف المجالات سواء اقتصادية أو اجتماعية أو حتى ثقافية، فمدى الالتزام بها وتنفيذها وفق السبل والآليات المحكمة في ظل الاحترام المتبادل بين جميع الأطراف يفضي إلى ترشيد النفقات وتبادل المعارف وتحمل مشترك للمسؤوليات وهذا يندرج ضمن مفهوم الحكم الراشد.

- ✓ **مقاربة لين وهيل حول الحكم الراشد:** باعتبار أن الحكم الراشد ينعكس على اتجاهات عديدة تتعلق بتحقيق التنمية وفق سبل وآليات تعتمد على مدى تفعيل سياسة الحكم ومدى انسجامها مع نوعية هذا الحكم أكان راشدا أو سيئا Bad or Good
- gouvernance، حاول كل من لين آينريتش (Lynn HEINRICH) وهيل (HILL)

تقديم مقارنة جديدة واسعة للحكم تتمثل في المعادلة التالية (بروسي، 2009، صفحة 128):

- O** (م): المخرجات والنتائج (Outputs/ Outcomes): بمعنى الإنتاج النهائي لنظام الحكم.
- E** (ب): العوامل البيئية (Environnemental factors): تتضمن البنى السياسية، مستويات السلطة، الأداء الاقتصادي، وجود أو غياب المنافسة ما بين المومنين، مستويات الموارد والتبعية، الإطار القانوني، خصائص أهداف السكان.
- C** (ز): خصائص الزبائن (client characteristics): وتشمل خصائص وسلوكيات الزبائن.
- T** (م): المعاملات (Treatments): تمثل العمليات الأساسية للمنظمة داخل نظام الحكم فهي تتضمن المهام التنظيمية و الأهداف، التوظيف والأهلية للانتخاب.
- S** (ب): البنى (structures) تتضمن نمط التنظيم، مستوى التنسيق والاندماج بين المنظمات داخل نظام الحكم، درجة المراقبة المركزية، التمايز الوظيفي، القواعد الإدارية والتحفيزية، حصص وعلاوات الميزانية، الثقافة والقيم المؤسسية.
- M** (ت): الأدوار والأفعال التسييرية (Managerial roles and actions) تتضمن خصائص القيادة، علاقات الطاقم التسييري، الاتصالات، مناهج اتخاذ القرارات، السيرة المهنية، ميكانيزمات، التثبيت في الوظائف .

$$\left[\begin{array}{c} O = F [E, C, T, S, M] \\ M = F (ب, ز, م, ب, ت) \end{array} \right]$$

يتجلى مفهوم المعادلة في ترجمة المدلول المتعلق بالحكم الرشيد بناءً على مجمل كل من المدخلات التالية: العوامل البيئية التي توفر الفضاء الخصب والمناسب لدى الزبائن من أجل القيام بالمعاملات المختلفة والمتمثلة في النشاطات الممارسة داخل المؤسسة من توظيف وترقية وتقييم للأعمال والوظائف المختلفة ولن يتأتى ذلك إلا بوجود ثقافة مؤسسية تضمن جميع العوامل المحفزة على القيام بالعمل وفق نسق إداري تسييري ممنهج.

5.2. أبعاد الحكم الراشد (الحكم الصالح):

تم استخدام مفهوم الحكم الصالح منذ عقدين من الزمن من قبل مؤسسات الأمم المتحدة بهدف إضافة أبعاد قيمية على ممارسة السلطة السياسية لإدارة شؤون المجتمع في إطار تنموي (أقوت، 2010). بمعنى أن الحكم الراشد أو الصالح هو الحكم الذي تمارسه قيادات سياسية منتخبة وكوادر إدارية هدفها تطوير موارد المجتمع وتحسين نوعية حياة المواطنين ورفاهيتهم، وذلك برضاهم ومن خلال مشاركتهم ودعمهم. وبالتالي فإن إدارة شؤون المجتمع عبر الحكم الراشد تتضمن الأبعاد التالية:

- ✓ **البعد السياسي:** يتعلق بطبيعة السلطة السياسية وشرعية تمثيلها، بما يضمن أن تكون السلطة مستمدة من إرادة الشعب وتعمل في إطار من الشفافية والمساءلة.
- ✓ **البعد التقني أو الفني:** يتعلق بكفاءة وفاعلية عمل الإدارة العامة، بما يشمل القدرة على تنفيذ السياسات والبرامج بكفاءة عالية.

6.2. **معايير الحكم الراشد:** تختلف سمات وخصائص ومعايير الحكم الراشد من دولة إلى أخرى، كما تتباين أولوياته. وفي هذا السياق، توضح دراسات صادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بعض السمات الخاصة بالحكم الراشد، والتي تتمثل في الآتي:

- ✓ **المشاركة** تعني حق كل من المرأة والرجل في التصويت والتعبير عن آرائهم، سواء بشكل مباشر أو من خلال المجالس المنتخبة ديمقراطيًا.
- ✓ **حكم القانون** يعني أن القانون هو المرجعية العليا ويجب أن يسود على الجميع دون استثناء، استنادًا إلى حقوق الإنسان وضماناتها (أقوت، 2010).
- ✓ **الشفافية** تعني توفير المعلومات الدقيقة والصحيحة في الوقت المناسب، مع إتاحة الفرصة للجميع للاطلاع عليها. وهي تتم في إطار الرقابة والمحاسبة، مع العمل على محاربة الفساد.

- ✓ **حسن الاستجابة:** يعني قدرة المؤسسات على خدمة الجميع دون استثناء.
- ✓ **المساواة وتكافؤ الفرص** تهدف إلى منح الحق للجميع، سواء الرجال أو النساء، في الحصول على فرص متساوية لتحقيق الارتقاء الاجتماعي وتحسين أوضاعهم.

- ✓ **الفعالية:** تهدف إلى توفر القدرة على تنفيذ المشاريع بنتائج تستجيب إلى احتياجات المواطنين وتطلعاتهم على أساس إدارة عقلانية وراشدة للموارد.

وتستخدم مؤشرات الحكم الرشيد الستة لقياس وتقييم مستوى الحوكمة في الدول، وهذا من خلال بالمسوحات الوصفية التي يجريها البنك الدولي ويعبر عنها بقيم محصورة بين 2.5- و 2.5+ (World Bank, 2024).

والجدول أدناه يبين قياس مستوى معايير الحكم الرشيد في حالة الجزائر خلال الفترة (2018-2023)

الجدول 1: مؤشرات الحكم الرشيد في دولة الجزائر (2018-2023)

المؤشرات / السنوات	2018	2019	2020	2021	2022	2023
مؤشر المشاركة والمساءلة Voice and Accountability	1.00 -	1.05 -	1.09 -	1.01 -	1.01 -	0.98 -
مؤشر الاستقرار السياسي Political Stability	0.84 -	1.06 -	0.85 -	0.99 -	0.65 -	0.58 -
مؤشر فعالية الحكومة Government Effectiveness	0.49 -	0.57 -	0.57 -	0.65 -	0.51 -	0.67 -
مؤشر جودة التشريعات Regularity Quality	1.35 -	1.39 -	1.36 -	1.18 -	1.06 -	0.95 -
مؤشر سيادة القانون Rule of Law	0.81 -	0.86 -	0.80 -	0.83 -	0.83 -	0.68 -
مؤشر السيطرة على الفساد Control of Corruption	0.66 -	0.66 -	0.67 -	0.64 -	0.64 -	0.59 -

Source: <https://www.worldbank.org/en/publication/worldwide-governance-indicators/interactive-data-access>

من خلال الجدول أعلاه يلاحظ بأن قيم المؤشرات في الجزائر دون المستوى ويمكن القول أنها غير مرضية قبل سنة 2019 ، لكن في 2022 وهي سنة انفراج الدول العالم بعد ما شهدت اكبر أزمة وبائية كوفيد -19 التي شملت جميع الدول، وهي

الفترة التي تزامنت معها بداية ثورة مكافحة الفساد في الجزائر في اطار ما يسمى - الجزائر الجديدة - التي تقوم على ترسيخ مبادئ ومؤشرات الحكم الرشيد، حيث القيم بدأت تتجه نحو الإيجابية وهذا يدل على كمية الجهود الجبارة والمكرسة من قبل الدولة الجزائرية من اجل محاربة الفساد والقضاء على كل خلاياه، من خلال مختلف الآليات التي تطبقها كالشفافية والمساءلة.

3. دور العلاقات العامة في تطور الحكم الرشيد.

يؤثر الاستخدام الفعال والتنظيم الجيد لإدارة العلاقات العامة في ترقية الاتصال الإنساني بالمؤسسات الإدارية وكذا تحسين ورفع مستواها من جهة عن طريق الرقابة والتنسيق، وتسهيل عملية الاتصال والتواصل مع الجمهور بشكل مستمر من جهة أخرى.

1.3. ماهية العلاقات العامة.

العلاقات العامة هي عبارة عن ظاهرة اجتماعية ظهرت بوجود الإنسان، ولأنه كائن اجتماعي فمن الضروري أن يعيش داخل مجتمع يتصل ويتواصل مع غيره في إطار مجتمعه الصغير والمجتمعات الأخرى، وهو الأمر الذي تفرضه حتمية المصالح وتبادل المنافع، وهو ما يؤدي في هذه الحالات إلى ظهور نوع من العلاقات العامة، والتي تتمثل في أبسط صورها في تبادل الكلام والأخبار والاتصال.

يمكن تعريف العلاقات وفق العددي من الرؤى التي تعود إلى جملة من

المنظرين:

أ-كانفيلد "Canfield" عرفها بما يلي: (قحف، صفحة 325): "هي فلسفة الإدارة ووظيفتها، حيث تُعبر عن السياسات والأعمال التي تهدف إلى خدمة مصالح الجمهور والتواصل معه لضمان الفهم المتبادل والسمعة الحسنة."

ب-تعريف هارلو "Harlo": عرفها بقوله: (قحف، صفحة 325): "هي عبارة عن وظيفة إدارية متميزة تسعى إلى خلق وبناء ودعم الاتصال الفعال والفهم المتبادل والموافقة والتعاون المشترك بين المنشأة وجماهيرها الداخلية والخارجية. كما تعمل على مواجهة وحل المشكلات التي قد تواجه الإدارة من خلال تزويدها بمعلومات وبيانات مستمرة، مما يساعدها على التفاعل مع الرأي العام. إضافة إلى ذلك، تحدد وتؤكد مسؤولية الإدارة تجاه اهتمامات الجماهير، مما يعزز قدرتها على مواكبة التغيرات والاستفادة منها بكفاءة".

وفي التعريف العام يقال بأنها (المصري، 2000، صفحة 2): "الترويج لإيجاد نوع من الصلات المتينة بين الشخص والمؤسسة، والأشخاص الآخرين أو المجتمع بصفة عامة من خلال الاتصالات الدائمة، وتغيير الأحداث والتفاعل بين الأفراد والجماعات، ثم تقييم ردود الفعل الناتجة عن هذا الاتصال".

ونجد أيضا تعريفا آخر لها، يعرفها بأنها: "العمل المستمر لتوجيه السياسات والخدمات، والأعمال المتصلة بالأفراد والجماعات التي تسعى المنشأة للحصول على ثقتهم، وكذلك شرح هذه السياسات والخدمات والأعمال لضمان فهمها وتقديرها". (توفيق، 1972، صفحة 05).

3.3. المجتمع المدني والحكم الرشيد

تعددت مفاهيم العلاقات العامة بتعدد وجهات نظر الباحثين والممارسين، وسنحاول عرض البعض منها من خلال الأسطر القادمة.

✓ **تعريف جمعية العلاقات العامة الأمريكية:** "هي نشاط تقوم به أي صناعة أو اتحاد أو هيئة أو مهنة أو حكومة أو أي منشأة أخرى بهدف بناء وتدعيم علاقات سليمة ومنتجة بينها وبين فئات من الجمهور مثل العملاء أو الموظفين أو المساهمين أو الجمهور بشكل عام. كما تهدف إلى تكيف المؤسسة مع الظروف البيئية المحيطة وشرح دور المؤسسة في المجتمع".

✓ **تعريف معهد العلاقات العامة البريطاني:** "هي الجهود الإدارية الممنهجة والمستمرة التي تهدف إلى إقامة وتدعيم التفاهم المتبادل بين المنشأة وجمهورها" (الجوهري، 1993، صفحة 18).

✓ **تعريف جمعية العلاقات العامة الدولية:** "هي تلك الوظيفة الإدارية المستمرة والمخططة والتي تسعى بها المؤسسات لكسب تفاهم وتعاطف وتأييد الجماهير التي تهمها والحفاظ على استمرار هذا التفاهم والتعاطف والتأييد، وذلك من خلال قياس اتجاه الرأي العام لضمان توافقه قدر الإمكان مع سياستها وأنشطتها وتحقيق المزيد من التعاون الخلاق والأداء الفعال للمصالح المشتركة باستخدام الإعلام الشامل والمخطط" (الحلبي، 1980، صفحة 11).

✓ تعريف الشرعية المهنية لمستشاري العلاقات العامة: العلاقات العامة هي: " الجهود التي يبذلها فريق ما، لإقامة العلاقات الطيبة واستمرارها بين أعضائه، وبينه وبين مختلف قطاعات الرأي العام" (البادي، 1975، صفحة 39).

3.3. أهمية العلاقات العامة:

أصبحت برامج العلاقات العامة ضرورية نتيجة التحولات الكبيرة التي شهدتها المجتمعات الحديثة. فقد تميزت هذه المجتمعات بتغييرات واسعة في هيكلها وطبيعتها من الجوانب السياسية، الاقتصادية والاجتماعية. ومن أبرز هذه التغيرات يمكن ملاحظة ما يلي (عبد المحيي، جلال الدين، و السيد، 2004، صفحة 50):

✓ التأثير في الرأي العام، خاصة في المجتمعات الديمقراطية. هذا النمو المستمر في تأثير الرأي العام يتطلب من الحكومات الحصول على تأييده لضمان استمراريته في السلطة، كما يتعين على الحكام الحفاظ على تواصل مستمر مع الشعب لضمان بقائهم في الحكم.

✓ ازداد حجم المؤسسات الصناعية والتجارية بشكل كبير، مما أدى إلى تزايد حدة التنافس بينها. أصبحت الشركات الكبرى التي تمتلك تجهيزات آلية ضخمة، ويعمل فيها آلاف العمال، وتنتج كميات ضخمة من السلع، وتتعامل مع ملايين الأفراد في مختلف أنحاء العالم.

✓ عرفت المجتمعات تحولاً كبيراً من الاعتماد على الاقتصاد الزراعي إلى التوجه نحو الاقتصاد الصناعي، وقد رافق هذا التحول تغيرات في التركيبة السكانية، حيث انخفضت نسبة سكان الريف بينما ارتفعت نسبة سكان الحضر. لم تدخر الحكومات جهداً في تسهيل هذا التحول، وأصبح من الضروري بذل جهود إعلامية ضخمة للتعامل مع التغيرات الاجتماعية، وضمان استقرار المجتمع وتحقيق مصالحه.

✓ ظهرت قوى متنوعة تسعى كل منها إلى جذب الرأي العام لصالحها، وذلك إيماناً منها بأهمية تأثير الرأي العام وقوته.

✓ نتج عن التقدم الكبير في مجالي الفكر والفن تطور وسائل الإعلام، ومع هذه التغيرات ظهرت العلاقات العامة وتطورت، مما جعلها ذات أهمية بالغة لجميع المجتمعات. ويمكن تلخيص أهمية برامج العلاقات العامة في النقاط التالية:

- إعداد الرأي العام لاستقبال أفكار وآراء جديدة، وخلق جمهور داعم يؤيد الهيئات والتنظيمات والمؤسسات، مما يعزز التفاعل بين هذه الهيئات والجمهور، ويشجع على التعاون المتبادل، ويسهم في تعزيز تماسك المجتمع.
- تساهم العلاقات العامة في تحقيق التكيف الاجتماعي المطلوب بين المؤسسات والجمهور، وهو أمر أصبح من الضروريات في مجتمعاتنا الحديثة والمعقدة.
- تُظهر حوادث العلاقات العامة للهيئات والتنظيمات والمؤسسات الاتجاهات الفعلية للجمهور، بالإضافة إلى رغباتهم واحتياجاتهم. يساعد هذا الفهم الهيئات على تعديل سياساتها وخططها بما يتناسب مع توقعات الجمهور، مما يعود بالنفع على كلا الطرفين.
- تساهم العلاقات العامة في تعزيز وغرس المسؤولية الاجتماعية بين الجمهور، مما يساعد المجتمع والتنظيمات على التغلب على التحديات التي قد تواجهها. فالمشاركة الفعالة للجمهور تضمن عدم انعزال هذه الهيئات عن أفراد المجتمع.

وفي ذلك يتضح أن الاتجاه السائد حالياً يؤمن بأن العلاقات العامة تؤدي وظيفة هامة وحيوية في كافة المؤسسات ولم يعد من الممكن إهمالها أو النظر إليها كنشاط ثانوي أو فرعي (عبد المحيي،، جلال الدين، و السيد، 2004، صفحة 52).

4.3. وظائف العلاقات العامة:

لقد أجمع عديد من الكتاب المهتمين بالعلاقات العامة على أن وظائف العلاقات العامة لن تتعدى ما سوف نلخصه في النقاط التالية (غريب، 2004، صفحة 65):

- ✓ بحث وقياس الاتجاهات والرأي العام واستجابات الجماهير ودراسة التغير الاجتماعي ومد المؤسسة أولاً بأول بكافة التطورات التي تحدث في ذلك.
- ✓ تخطيط ورسم سياسة العلاقات العامة في المؤسسة وتخطيط وإنشاء العلاقات السليمة والتفاهم بين المؤسسة والمؤسسات الأخرى وبينها وبين وسائل الإعلام، وبينها وبين الهيئات الحكومية.
- ✓ التنسيق بين المؤسسات والهيئات والمصالح المختلفة في المجتمع تحقيقاً للتوافق في التفاعل الاجتماعي في المجتمع، والتنسيق بين الإدارات المختلفة في المؤسسة لتحقيق التوافق بينها وبين الجمهور الداخلي والخارجي.
- ✓ مد مجلس الإدارة بالآراء الفنية والاشتراك في وضع التخطيط العام لسياسة المؤسسة وإطلاع إدارة المؤسسة على رد فعل سياستها بالنسبة لجمهورها الداخلي والخارجي.
- ✓ إعلام الجمهور بالمؤسسة وشرح خدماتها والدور الذي تقوم به في المجتمع في أسلوب سهل صادق ودقيق، وإعلام الجمهور الخارجي بسياسة المؤسسة وتعريفه بأي تعديل أو تغيير أو إضافة إلى نشاطها، وتزويد الجمهور بكافة المعلومات لمساعدته وتكوين رأي عام مبني على أساس من الحقائق.
- ✓ إنتاج الوسائل الإعلامية ونشر أخبار المؤسسة، وتحليل ما ينشر بوسائل الإعلام المختلفة من أخبار ومعلومات عن المؤسسة، والإجابة عن استفسارات الجماهير من خلال مكاتب الاستعلامات، وتقدير مدى نجاح الحملات الإعلامية وحماية المؤسسة من نشر أية معلومات كاذبة عنها أو ترويح معلومات غير صحيحة.
- ✓ مساعدة وتشجيع التفاعل الاجتماعي والاتصال بين المؤسسة والمؤسسات الأخرى، والسعي إلى إقامة علاقات ودية قوية قائمة على الفهم المتبادل بين المؤسسة والأفراد، وبين الأفراد بعضهم وبعض.
- ✓ خدمة العاملين ورعايتهم في شتى المجالات نفسية وصحية واجتماعية.

4. الاتصال الإنساني وإدارة العلاقات العامة لدى المؤسسة

ويمكن النظر إلى وظائف العلاقات العامة من وجهة نظر أخرى وضعتها في

دوائر ثلاثة هي:

1.4. وظائف تتعلق بال جماهير النوعية:

وتتمثل فيما يلي:

- ✓ تعريف الجماهير النوعية بالمؤسسة وخدماتها بلغة واضحة لكسب التأييد.
- ✓ التعريف بسياسة المنظمة، وما يحدث فيها من تعديل وتغيير والعمل على إقناعه بها حتى يتقبلها ويتعاون معها.
- ✓ مساعدة الجماهير على تكوين أفكار جيدة عنها من خلال تزويدها بالمعلومات الصادقة والكاملة حتى يبني رأياها على أساس هذه الحقائق.
- ✓ التأكد من أن جميع الأخبار التي تنشرها صحيحة وكاملة.
- ✓ العمل على توفير جو صالح في المنظمة بين جماهيرها الداخلية والخارجية، بحيث يتضمن ذلك تقريب وجهة النظر بين الإدارة والعاملين، وتكوين علاقات إيجابية بين عمالها.

2.4. وظائف تتعلق بإدارة المؤسسة:

- ✓ مد الإدارة العليا بالمؤسسة برد فعل سياستها في فئات الجماهير المختلفة.
- ✓ بحث وتحليل وعرض الموضوعات المختلفة التي تهم الإدارة العليا خاصة نتائج بحوث قياس الرأي العام أو ما تنشره الصحف أو ما يتردد من موضوعات حول نشاط الهيئة.
- ✓ تشجيع الاتصال في المستويات الإدارية العليا والمستويات الأخرى.
- ✓ العمل على التنسيق بين الإدارات المختلفة حتى يتحقق الانسجام بين هذه الإدارات وبينها وبين جماهيرها الداخلية والخارجية.

3.4. وظائف تتعلق بالمؤسسة كوحدة:

وتشمل ما يلي:

- ✓ تزويد المؤسسة بكافة المعلومات التي تعبر عن اتجاهات الرأي العام نحوها وكذلك التطورات والتغيرات التي تحدث على الرأي العام.
- ✓ حماية المؤسسة من أي هجوم تتعرض له بسبب نشر أخبار كاذبة عنها أو ترويج شائعات تؤثر على سمعتها.
- ✓ التأكد من أن سياسة المؤسسة تجد الاهتمام الكافي من جانب جماهيرها.

5. الحكم الراشد وظاهرة الفساد

1.5. الحكم الراشد في ظل مظاهر الفساد المختلفة

تعتبر ظاهرة الفساد أحد أهم الإرهاصات الحقيقية التي تعاني منها الدول والأنظمة السياسية، حيث باتت هي الفيروس والإخطبوط الذي ينخر في جسد البناء المؤسساتي القويم، بل بات الفساد يحدث شرخا كبيرا في وتيرة تحقيق التنمية على مستوى عالمي بفعل انتشار مظاهره وأشكاله على نطاق واسع وفي كل المجالات.

✓ مفهوم الفساد: من أجل التخلّص من جدلية الاختلاف حول التعاريف في البحوث الأكاديمية سوف نعرف الفساد بمعنييه اللغوي والاصطلاحي:

● **الفساد لغة:** هو (فسد) ضد صَلَحَ (والفساد) لغة البطلان، فيقال فسد الشيء أي بطلَ واضمحَل، ويأتي التعبير على معانٍ عدة بحسب موقعه، فهو (الجذب أو القحط) وذلك مصدقا لقوله جل وعلا: (ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت أيدي الناس ليذيقهم بعض الذي عملوا لعلهم يرجعون) (سورة الروم الآية 41) أو (الطغيان والتجبر) وفي قوله: (للذين لا يريدون علواً في الأرض ولا فساداً) (سورة القصص الآية 83) أو (عصيان لطاعة الله)، وفي قوله جل وعلا: (إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً إن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم عذاب عظيم) (سورة المائدة الآية 33) ونرى في الآية الكريمة السابقة التشديد على تحريم الفساد كلياً، وجزاء مرتكبيه الخزي في الحياة الدنيا والعذاب الشديد في الآخرة (الوائلي، 2006، صفحة 136)

● **الفساد اصطلاحاً:** لا يوجد تعريف محدد للفساد، لكن هناك اتفاق واسع على أن هذه الظاهرة تتمثل في سوء استخدام السلطة والوظيفة العامة لتحقيق مكاسب

شخصية. وهي ظاهرة طبيعية في المجتمعات الرأسمالية، وتختلف بحسب تطور المؤسسات فيها. أما في دول العالم الثالث، فقد وصل الفساد إلى أقصى مستوياته، حيث ينعكس ذلك في تدني مستوى الرفاه الاجتماعي وانتشاره في البنى التحتية للدولة والمجتمع، مما يؤدي إلى إضعاف نظام التطور الاقتصادي ويبطئ من وتيرة تطور العلاقات الاجتماعية (الوائل، 2006).

2.5. انعكاسات الحكم الرشيد في الإدارة العمومية:

باعتبار أن الإدارة العمومية نسق يؤثر في المحيط ويتأثر به كذلك من خلال العناصر المؤثرة فيه، إذ يمكن تقسيم هذا المحيط إلى محيط داخلي ومحيط خارجي يتم فيه تحسين المداخلات قصد التحسين في مستوى المخرجات فضلا عن السعي لتحقيق المنفعة العامة، كما أن معالجة انعكاسات الحكم الرشيد في الإدارة العمومية تتم وفق حالتين أساسيتين وهما: حالة وجود الحكم الرشيد وعدم تطبيقه، وحالة التجسيد الفعلي للحكم الرشيد.

✓ أسباب الفساد:

- غياب كفاءة علمية لدى نسبة كبيرة من الموظفين بسبب المحسوبية في التوظيف.
- تدني الرواتب مع ضعف القدرة الشرائية.
- مركزية القرارات وتنتمي البيروقراطية.
- غياب الآليات والمؤسسات المقاومة لظاهرة الفساد.
- انتشار ظاهرة الرشوة.
- التبذير في نفقات الدولة.

✓ آثار الفساد:

- تغير مفهوم الدخل الفردي بسبب الفساد الأخلاقي وقبول الرشوة التي تغني أفراد على حساب أفراد يتسمون بالعمل الشريف.
- تبذير المال العام وتشويه تركيبة النفقات العمومية.
- عدم الإنصاف في المكافأة وتوفير فرص الحياة الكريمة للموظفين والعاملين.

✓ مظاهر الفساد

تتجلى مظاهر الفساد في العديد من السلوكيات والأخلاقيات التي تتعارض مع مقاصد الخدمة المدنية سواء في القطاع العام والخاص ومن أهمها: الرشوة، المحسوبية، الاختلاس، الابتزاز، تبييض الأموال، أنشطة الجريمة المنظمة (وليد، 2009، صفحة 05).

✓ أنواع الفساد: يختلف الكتاب حول كيفية التصنيف لكن الراجح هو تصنيف أنواع الفساد من حيث الحجم والنطاق الجغرافي والخطورة:

• من حيث الحجم:

- الفساد الكبير أو الشامل.
- الفساد الصغير.

• من حيث النطاق الجغرافي:

- الفساد العالمي.
- الفساد المحلي.

• من حيث الخطورة:

- الفساد العرضي: من طرف فرد واحد أو عدة أفراد.
- الفساد المؤسسي: يميز مؤسسة أو قطاعا معين في الدولة.
- الفساد المنظم: يتخلل جسم المجتمع بصفة عامة وهو الأخطر.

✓ أنماط الفساد: يتمحور حول خمسة أنماط أساسية، هي كالتالي: الفساد السياسي، الإداري، الاقتصادي، المجتمعي، العالمي (المعولم).

• الفساد السياسي: حسب صاموئيل هنتنغتون نقيس من خلاله مدى غياب المؤسسات السياسية الفاعلة وبالتالي نقيس درجة التنمية السياسية وتتمثل صور هذا النمط في فساد المسؤولين الكبار.

• الفساد الإداري: يتمثل في مختلف مظاهر استغلال المصلحة العمومية لأغراض خاصة تتعلق بالعائلة أو الأصدقاء أو أحد الأقارب على حساب الآخرين وتتجلى مظاهره في: الرشوة، المحاباة والمحسوبية، الاحتيال والنفوذ.

ومن أسباب الفساد الإداري والمالي: أهم الأسباب الدافعة للوقوع فيه هي:

(حليمي و بن رجم محمد، 2012، صفحة 04)

- **العوامل الاجتماعية:** القدرة الشرائية للكثير من الموظفين بسبب الأجور المتدنية حيث تدفع العديد منهم إلى اتخاذ طرق غير مشروعة للحصول على المال ويتم استغلالهم من طرف أثرياء القطاع العام لتمرير الصفقات والمشاريع.

- **العوامل القانونية:** مختلف القوانين والتنظيمات الخاصة بالدولة والتي عادة ما تكون بفرض معدلات مرتفعة من الضريبة أو كذا الثغرات القانونية التي تستغل في نشر الفساد.

• **ضعف المجتمع المدني:** من خلال تهميش دور مختلف مؤسساته مما يولد غياب قوي للموازنة في المجتمع.

• **الفساد الاقتصادي والمالي:** أثبتت الدراسات الصادرة عن خبراء اقتصاديين مثل البروفيسور "ديفيد جولدا" أستاذ العلاقات الدولية بجامعة بيتسبرج والدكتور "خوزيه امارو ريسي" أستاذ العلوم السياسية بجامعة سيبتيون هول وهما خبيران لدى البنك الدولي، بأن أثر الفساد الاقتصادي على الدول كبيراً جداً بحيث أن أكثر الدول فساداً هي أشدها فقراً.

• **الفساد المجتمعي والأخلاقي:** تتمثل صوره من خلال عدة أنماط:

- الانحرافات الأخلاقية والسلوكية.

- بروز شبكات الرقيق والمتاجرة بالبشر.

- الرشاوي والهدايا والهبات ومساائل الائتمان والثقة والسمعة والتعهدات.

• **الفساد المعولم:** ظاهرة الجريمة المنظمة: الاتجار بالمخدرات، الاتجار

بالبشر، تجارة الأسلحة، ترويح المنتجات المحظورة، الهجرة غير الشرعية.

" باختصار يؤثر الفساد على النسق القيمي والأخلاقي للمجتمع، وعلى النظام

العام والسلم الاجتماعي كنتيجة منطقية لسوء الأوضاع السياسية والاقتصادية بفعل الفساد."

6. الحكم الرشد وأخلاقيات المهنة.

1.6. أخلاقيات المهنة

تتميز المهن التي يمارسها العديد من الأفراد بمجموعة من الظروف المحيطة بها والتي تعرف بالبيئة العامة للعمل، والتي من شأنها التأثير المباشر وغير المباشر على الفرد بسبب جملة من المعطيات التي تتحكم أحيانا في سلوكيات الموظف أو الفرد العامل بأي مؤسسة كانت، حيث تختلف ردود الأفعال حسب نوع العمل أو المنصب المشغول، وتندرج هذه المخرجات ضمن مفهوم أخلاقيات المهنة.

✓ مفهوم أخلاقيات المهنة: (محمد ع.، 2005)

• مفهوم المهنة: هي في الأصل عبوة عن مفردة تحمل مدلولاً يشير إلى عدد من السمات الأساسية التي تميز عدداً من المهن مثل الطب، المحاماة، الهندسة، والتعليم. تتطلب المهنة امتلاك الفرد لمهارات ومعرفة متخصصة بدرجة عالية " (Patterson, 1991).

عرفها Blackington بأنها " عبارة عن عمل مهني راقى يتطلب نوعاً من القدرات الفنية التي يمكن تحقيقها عن طريق تكوين مهني خاص يشمل على تكوين أكاديمي وتدريب عملي ".

• مفهوم الأخلاق:

- **الخلق لغة:** الخلق في اللغة يعني السجية والعادة والطبع، ويُستخدم

أيضاً للدلالة على الدين والمبادئ التي يتحلى بها الشخص.

- **الخلق اصطلاحاً:** هي عادات متنوعة يكتسبها الفرد نتيجة تأثره

بمجموعة من السلوكيات داخل الأسرة أو المجتمع أو المدرسة أو أي

بيئة أخرى تؤثر فيه.

2.6. أخلاق المهنة في الإسلام: يعود ذلك إلى القيم الإسلامية المستمدة من القرآن

والسنة، حيث أن العبر تكاد لا تخلو من التاريخ الإسلامي خاصة من جراء مختلف المواقف والسلوكيات التي عرفت بها المهن في الإسلام لاسيما الإمامة والتدريس والطب والقيادة والقضاء وغيرها (محمد ف.، 2008).

✓ يقول **وليم جيمس** (إن القيم الأخلاقية إذا وجدت في عالم لا اله فيه تكون من القيم الاسمية التي لا يكاد يوجد فيها إلزام، وأما الإلزام الحقيقي والقيم الحقيقية فلا تكون إلا إذا كان الإله هو الملزم وهو المحدد لقيم الأشياء).

✓ يقول **الدكتور كاريل** (لا يتحتمس الإنسان في الخضوع لقواعد السلوك القائم على المنطق إلا إذا نظر إلى قوانين الحياة على أنها أوامر منزلة من الذات الإلهية).

✓ المزايا:

- قدسية الفضائل الأخلاقية.
- استقرار وثبات الأخلاق.
- الترابط بين السلوك الأخلاقي والسعادة النفسية
- التجرد في الممارسة الخلقية تعلقاً بالمتوبة الأخروية.

7. خاتمة:

من خلال هذه الدراسة خلصنا إلى أن تطبيق ونجاح الحكم الرشيد له دور كبير في ترقية الدور الذي تجسده العلاقات العامة داخل المؤسسة من أجل الحفاظ على الفضاء الرطب بين الموظفين عن طريق الرقابة المستمرة وتحسين مستويات أداءها لترشيد السياسات الإدارية والاقتصادية والاجتماعية، في حين أن الرقابة تؤدي إلى الالتزام بالقواعد والإجراءات وبالتالي تقديم خدمة أفضل والوصول إلى الرضى بين الموظف والمسئول وهذا يساعد على الوصول الى مجتمع مستقر بنسبة أكبر، غير أنه ومن أجل تحقيق هذه النتيجة يجب توسيع البحث العلمي في جميع جوانب الحياة ، والأخذ بنتائج ذلك من أجل التطور نحو الأفضل.

5. قائمة المراجع:

- Alain.R. (1998). *Le Ronert Micro: Dictionnaire d'apprentissage de la langue francaise*. Paris ,France: Ed Poche.
- Group World Bank (2024). *Interactive Data Access*. <https://www.worldbank.org/en/publication/worldwide-governance-indicators/interactive-data-access>.
- Patterson, B. a. (1991). "School Society and the Professional Education".
- RiadhBouriche. (2007). *La Gouvernance*. Setif: universite farhat abbas, setif.

آدم، سميث. (ط.2 سنة 2023). ثروة الأمم المجلد الثاني/آدم سميث.
<http://libsys.qattanfoundation.org:320/records/index/1/2617>

6، دمشق، سوريا: دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع،.

الجمهورية الجزائرية، الجريدة الرسمية. (12 مارس، 2006). العدد15. الجمهورية الجزائرية.

الياس عجابي. (2018). نحو اطار تشريعي فعال يكرس مبدأ التعاون الدولي لمكافحة الفساد. مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، 1(9)، 448-462.
 بطاطش احمد. (عدد خاص، 2017). مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا "النيباد": تحقيق التنمية أم تكريس التبعية؟ كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية، المجلة الاكاديمية للبحث القانوني ، ص136، الجزائر: <https://asjp.cerist.dz/en/article/40532>.

حسن الحلبي. (1980). مبادئ في العلاقات العامة. بيروت: زدني علما.

حسن توفيق. (1972). العلاقات العامة. مصر: دار النهضة العربية.

حكيم، حلبي، و خميسي بن رجم محمد. (2012). الفساد المالي و الإداري: مدخل لظاهرة غسيل الأموال و إنتشارها،. ملتقى الوطني حول(حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري (صفحة 4). بسكرة: جامعة بسكرة.

حميد زايدي. (2022). دور الحكم الراشد في مكافحة الفساد في افريقيا دراسة تحليلية لاتفاقية الاتحاد الافريقي لمنع الفساد ومكافحته. المجلة الاكاديمية للبحث القانوني، 13(2)، 607-630.

خلاف وليد. (2009). دور المؤسسات الدولية في ترشيد الحكم المحلي. قسنطينة (الجزائر): جامعة قسنطينة.

رضوان بروسى. (2009). الديمقراطية والحكم الراشد في افريقيا(دراسة في المداخل النظرية، الآليات و العمليات، ومؤشرات قياس نوعية الحكم). باتنة (الجزائر): جامعة باتنة.

ستيفن أوكون أوت. (23 أكتوبر، 2010). مفهوم الحكم الراشد. صفحة 30.

عبد السلام أبو قحف. (بلا تاريخ). محاضرات في العلاقات العامة. مصر: المكتب العربي الحديث.

عبد المجيد، كموش. (2015-2014). التزام شركات المساهمة بمبادئ حوكمة الشركات - دراسة تقييمية للشركات المدرجة في بورصة الجزائر، مذكرة ماجستير. كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس فرحات سطيف1، علوم التسيير، تخصص الحوكمة ومالية المؤسسة: <http://dspace.univ-setif.dz:8888/jspui/bitstream/123456789/3474/1>

عفيفي، صديق محمد. (2005). أخلاق المهنة لدى المعلم. مصر: جامعة الدول العربية. غريب عبد السميع غريب. (2004). الاتصال والعلاقات العامة في المجتمع المعاصر. مصر: مؤسسة شباب الجامعة.

فاتح خننو. (2021). التحول والتغيير في النظم السياسية. أطروحة دكتوراه علوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية-تخصص الدراسات السياسية المقارنة (صفحة 83). جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية-قسم التنظيم السياسي والإداري.

فراح أحمد محمد. (2008). مدى تمثل معلمي المرحلة الأساسية لأخلاق مهنة التعليم من المنظور التربوي الإسلامي. صنعاء (اليمن): جامعة صنعاء. محمد الشريف بلميهوب. (بلا تاريخ). الحكم والدور الاقتصادي للدولة بين المتطلبات والمقاومة، العدد 21، (صفحة 20). مجلة إدارة.

محمد المصري. (2000). العلاقات العامة. مصر: مؤسسة شباب الجامعة. محمد بن علي. (ص 10، جانفي، 2017). الليبرالية في الفكر العربي المعاصر. كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة سعيدة، الجزائر: مجلة حقوق، المجلد الثامن، العدد الرابع.

محمد محمد البادي. (1975). البنيان الاجتماعي للعلاقات العامة. القاهرة: مكتبة الإنجلوالمصرية.

محمد، مريني. (30 جوان، 2022). أثر تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية على جودة التصريحات الجبائية للمؤسسات، أطروحة دكتوراه الطور الثالث، قسم المالية والمحاسبة، تخصص: مالية، بنوك وتأمينات. جامعة زيان عاشور الجلفة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

محمود الجوهري. (1993). الاتجاهات الجديدة في العلاقات العامة. مصر: مكتبة الأنجلو المصرية.

محمود صالح عبد المحيي، عبد الخالق جلال الدين، و رمضان السيد. (2004). العلاقات العامة والإعلام في الخدمة الاجتماعية. مصر: دار المعرفة الجامعية. ياسر خالد بركات الوائلي. (2006). الفساد الإداري (مفهومه ومظاهره وأسبابه: مع إشارة إلى تجربة العراق في الفساد). النبأ، صفحة 136.

يوسف، كوثر مبارك وسالي. (11 اوت، 2017). دور ومستقبل النيباد في القارة الأفريقية. المرطز الديمقراطي العربي، مصر: <https://democraticac.de/?p=48402> تاريخ الزيارة 04 فيفري 2025 بتوقيت الجزائر الساعة 12.00.